أدب الحوار..طريقك لكسب القلوب

مجاهد أحمد أبو حلبية

من كان يتمتع بثقة عالية بالنفس سيحترم آداب الحوار: فمن أراد أن يحصل على الوردة فلا بد أن يحترم أشواكها، استمع لمن يخالفك الرأي جيداً لتستفيد منه، فمن يقول لك نعم دائماً لن يضيف عمقاً لتفكيرك.

ومن هذا المنطلق يتوجب علينا جميعاً احترام الآراء مهما اختلفنا معها، لا شك ان كل شخص على هذه البصيرة رأيه سيختلف مع غيره في كثير من القضايا، فلا نجعل من هذا الاختلاف سبباً للتفرقة والبعاد، ولا بد أن نلتزم بالمبدأ وفق المقولة التي تنص على (الإختلاف في الرأي لا يُفسد من الود قضية) سنختلف سياسياً او ثقافياً او اجتماعياً لكن لا يجب أن نجعل ذلك الاختلاف يصل لدرجة العداوة والبغضاء، فليس من ديننا هذا، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة في ذلك عندما حضر ذاك الشاب للنبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه الموافقة على أن يزني، فغضب الصحابة ممن كانوا حاضرين للموقف وقاموا ليقطعوا عنقه على جرأته في طلب مثل هذه المعصية المشينة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالهدوء والتريث فقال للشاب أترضاه لأمك لزوجك لأختك لخالتك لعمتك قال لا، فقال عليه الصلاة والسلام وكذلك الناس فقام وقال للنبي صلى الله عليه وسلم والله لا اعود لهذا الطريق ابدا يا رسول الله .. تمعنوا في هذه القصة ومدى صبر النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الشاب الذي حضر ليطلب شيئاً خطيراً فيه معصية لله وللرسول لكن كانت حكمة النبي صلى الله عليه وسلم كبيرة في ذلك الموقف فاستمع له حتى انتهى من حديثه ومن ثم تحدث فأجبر النبي صلى الله عليه وسلم ذاك الشاب للاستماع له بل واقتنع بفكرته تماماً، تعالوا معي قليلاً لو أن النبي صلى الله عليه وسلم اتهم هذا الشاب بالفسق والردة ولم يستمع له كيف كان حال الشاب وكيف ستكون ردة فعله؟ متيقن أنها ستكون عكس ما كانت عليه ... حكمة بالغة أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يوصلها لنا وهي الاستماع حتى انتهاء الشخص من كلامه ومن ثم ابدأ بعرض رأيي (آداب الحوار والحديث).

وبالتالي إياك ومقاطعة الناس أحاديثهم أو ردّها أو إظهار الاستخفاف بها، وليكن حسن الاستماع أدباً لك، والردّ بالتي هي أحسن شعاراً لشخصك (هذا ما نستنتجه من لقاء النبي صلى الله عليه وسلم بذاك الشاب الذي حضر له ليأذن له بالزنى)، وإياك إكثار الضحك وكثرة الكلام والثرثرة، وليكن لك أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم من إطالة الصمت وطول الفكر وعدم إكثار الضحك والاستغراق فيه، وليكن حديثك إن تحدثتْ بخير وإلا فالصمت أولى بك.

فاحذر الثرثرة وكثرة الكلام بما لا فائدة منه، واجعل كلامك محسوباً لك لا عليك، انتبه جيداً في كل حرف تنطقه قبل ان يخرج، فالكلمة انت تملكها ما دمت لم تنطقها ولكن بعد ان تنطقها هي من ملكتك وعليك تحمل تبعاتها.

سرْ وفق القاعدة الرائعة (إحترم تُحترَم، قدِّرْ تُقَدَرْ، اسْتَمِعْ لِغَيْرِكْ لِيَسْتَمِعَ لَكَ الآخَرونْ، لا تُقَاطِعْ ولا تَسْتَهْزِأ ولا تَتَكَبَرْ ولا تَغْتَرْ بما عِنْدَكْ مِنْ عِلْمْ ومَعْلُومَاتْ).

jadl@albiladdaily.com يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان التالي

كاريكاتير أعجبني

انتهاكات خطرة في الأقصى

عمر حلمي الغول

المخطط الاستعماري الاسرائيلي يتدحرج في خط بياني تصاعدي في قضم وإلتهام كل مركبات ومناحي ومصالح وحقوق الشعب الفلسطيني وفي وضح النهار، وعلى مرأى ومسمع العالم اجمع، وبقبول مبدئي من المؤثرين في صناعة القرار الاممي، مقابل ردود فعل باردة او ضعيفة في احسن الاحوال.

وإذا سلط المرء الضوء على جانب محدد، هي الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة في المسجد الاقصى، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فإنه يلحظ ان حكومة الائتلاف اليميني المتطرف تتابع الحفريات مجددا وعلى اعماق مختلفة تحته، وتقوم بحرمان ومنع المرابطين والمرابطات من الدخول للمسجد الاقصى. كما انها المرة الاولى، التي تتدخل فيها بشكل مباشر بشؤون صيانة وترميم قبة الصخرة، وتعتقل مهندس واربعة عمال. وتبلغ القائمين على الحرم الشريف بشكل رسمي عدم القيام بأي عمل داخل نطاقه دون الحصول على إذن من السلطات المعنية بذلك. ومضى الحدث وكأنه لم يحدث او كأنه حدث عادي لا يستحق الذكر او التوقف، باستثناء بيان اصدرته وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية. وجاءت الخطوة الاسرائيلية نهاية الاسبوع الماضي غير منفصلة عن السلسلة الطويلة من الاجراءات وجرائم التهويد والمصادرة، التي تنفذها اسرائيل الاستعمارية في القدس خصوصا بعد طرح دولتي فلسطين والاردن الشقيق مشروع إقتراح سيطرح على الدورة القادمة لليونيسكو، بالزام إسرائيل التعامل مع المسجد ذات المكانة الدينية بالغة الاهمية للمسلمين جميعا، وفق المعايير، التي كانت قبل حرب العام ١٩٦٧. وهو ما أثار حفيظة حكومة اليمين المتطرف، واعلنت رفضها لطرح اي صيغة من هذا القبيل. وجددت تمسكها بضم القدس كلها.

وعلى اهمية البيان المذكور، فإنه لا يعكس ردة الفعل الوطنية والقومية والاممية المطلوبة. لان المفترض ان تبادر جهات الاختصاص السياسية والدينية والثقافية والاعلامية والقانونية ووفق الرؤية الوطنية العامة للتحرك ضد الانتهاك الاسرائيلي المرفوض جملة وتفصيلا، والذي يتنافى مع مواثيق وقوانين الامم المتحدة، ويتعارض مع الاتفاق الاردني الاسرائيلي، ومع ما اعلنته حكومة نتنياهو نفسها عنه عشية هبة إكتوبر ٢٠١٥ الشعبية، حيث تراجعت عن فكرة التقسيم الزماني والمكاني، ودعت مستعمريها لوقف الاقتحامات المتكررة للمسجد، مع انها لم تلتزم لا من قريب او بعيد باي صيغة إتفاق، لانها نظمت عبر مؤسساتها الاستعمارية ومستعمريها مباشرة الاقتحامات، رغم انها وافقت على وضع الكاميرات، التي جرى التحفظ عليها من قبل القيادة الفلسطينية، لانها تخدم الاجهزة الامنية الاسرائيلية أكثر من اي فريق وطني او قومي. اضف إلى انها لا تغير من المعادلة شيئا، لان وسائل الاعلام وكاميراتها موجودة دائما، ولان كاميرات إسرائيل منتشرة كالفطر في المنطقة، وهناك الاقمار الصناعية، التي تؤمن رؤية كل ما يجري على مدار الساعة. والاهم لان ليس هذا العلاج، لان العلاج يكمن في معالجة جذر المسألة، وتصفية الاحتلال الاسرائيلي.

إنطلاقا مما تقدم، يفترض في جهات الاختصاص السياسية والدينية والثقافية والقانونية وضع رؤية ناظمة لعمل الهيئات الوطنية الرسمية والشعبية لمواجهة منظمة ومنهجية لاجراءات إسرائيل الاستعمارية، ووضع حد لها. كما ويفترض تصعيد الكفاح الشعبي مجددا، وربطه بالخطة العامة، وعدم التوقف عن تصعيد المواجهة مع حكومة نتنياهو، ورفع منسوب الصوت الاعلامي لفضح وتعرية إسرائيل على تدخلها الفظ والوقح.

الانتخابات الأمريكية والسباق الرئاسي

مهند جاسم

عندمَا نؤكدُ في عدة مقالات على الرئاسة الأمَيركيةً، لأنَهَا ليستْ بالشَأن الداخلي أبدا، بل هي سياسة عالمية ورسمٌ لخارطة جديدة على الكوكب كافة.

بل، اَستطيعُ القولَ أنَّ الرئاسة الأميركية سَتكونُ مختلفةً تمامَ الإختلاف هذه المرة، لأنَّ أمامَهَا أعقَد المَلفات السياسية في العالم، بل هنالكَ تغيرٌ لخارطة جغرافيا السَياسية علىَ مُستوى العالم وعلى أساس ديمغرافي هذه المرة.

وللملفاتِ التَّي تَنتظرُ الرئيسَ الجَديدَ، ينظرُ العالَمُ إلى ما سَتؤولُ لَهُ هذه الانتخابات، لأنَّ هنالك مصالحٌ سوفَ تُطبقُ على المنطقة، والتي لا تعتَني بالصداقة حتى لو كانتْ طويلة الأمد ...

ويجبُ التوقعُ أنَّ الكثيرَ من الأهداف السياسية والعسكرية يُمكن تحقيقهَا على أرضَ الواقعَ خلال فتَرة الصمتِ الأميركية، وبمقدار ما يُنَجزُ على الواقع سَتكتسَبُ الدولُ المتمردةُ على المشروع الأميركي كثيراً مَن الوقت لصالحهَا من قبل الجانب الأَميركي مستقبلاً، أو توقعُ أن يقَبل الجانبان بالتوافق على مصلحة مُشتركة.

وهذا سَرُ الكثيرَ من التحركَات في المنطقة اليومَ، فكلُ الدول تَعمل علىَ هَذه الفجوةَ الأميركية،وكلهَا تُؤمن بقضيةَ أنَّ الجانبَ الأَميركي غَيرُ قادرٍ علىَ تغيير الكثير من المَواقف الخارجية، لأنهَا سوفَ تعودُ بالسلَبِ علىَ الشأن الداخَلي الأميركَي ...

بالتأكَيد أنَّ كل المؤسسات الأميركية الحكومية، مُنفصلةٌ تمامَ الإنفصال عن الجانبَ السياسَي، فأنَّ أميَركا تعملِ ضمنَ منظومةَ تعدد الملفاتَ كما ذكرناهُ في مقالنَا سابقا، وأنَّ من أرفعَ المناصَب السَياسية سلطةَ وقوةَ هو رئيسُ الحكومَة الأميَركية ...

وإنَّ لهذَا المَنصبُ الكثيرُ من القرارات التي تؤثرُ على الملفات الحكومية الأخرى، لَذا فإنَّ سوءَ إختيار الشخص لهذا المَنصب، سَيُستتبعُ على الحكومة والدولة بَالكثير مِنَ التبعات، والَتي يُدي بعضهَا أن تَخسرَ صدارَتهَا في العَالَم اليوم.

لذا فَإنَّ المنصبَ الرئاسي مَنصبٌ حساسٌ جداً، ويجبُ التعامل معهُ بحذر متناهي ...

هل من المعقول أنَّ يَختارَ الحزبُ شخصاً لا يتمتعُ بالأهلية لقيادَة العالم وَليسَ أميركا فقط ؟

الجوابُ بالتأكيد نعم .

لأنَّ أهمَ شيء عندَ الأحزاب بصورة عامة هو الحصول على أعلى المناصبَ السياسية، فكيف بمَنصبَ رئيس الوَلايات المتحدة الأميركية عامةً، وَأمَا المصالحُ العُليا للبلَاد فأمرُهَا متروكَ للمستشَارينَ المرافقينَ للرئيس مُستقبلاً، والى نائبه الذي بالتأكيد سيتمتعُ بأرفع القَدرات السياسية، فضلًا عن الحقائبَ الأخرى السياديَة التي تُأثرُ كثيراً علَى رأي الرئيس النِهائي، والذي يُخرجهُ بالنتيجة الى العالم حاملاً معهُ دَرجة كبيرة للصواب !!!

الناخب العربي في الانتخابات الأميركية

صبحي غندور

أشهرٌ قليلة تفصل الولايات المتحدة عن موعد الاستحقاق الانتخابي في نوفمبر القادم، حيث ينتخب الأميركيون رئيساً ونائباً له (كل أربع سنوات)، كما ينتخبون كل أعضاء مجلس النواب (كل سنتين)، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ (كل ستٍ سنوات)، وعددا من حكام الولايات الخمسين، إضافة لانتخابات عديدة في داخل كل ولاية. وبانتهاء مؤتمريْ الحزبينْ الجمهوري والديمقراطي في الشهر الماضي، تدخل حملات معركة الرئاسة الأميركية في أسابيعها الحاسمة حيث أصبح واضحاً الآن للأميركيين الخيارات المتاحة أمامهم.

وستكون من مفارقات هذه الحملات الانتخابية التنافس عملياً بين احتمالين: وصول أوّل امرأة في الولايات المتحدة إلى موقع الرئاسة (هيلاري كلينتون)، أو الاحتمال الآخر وصول أوّل رجل أعمال من خارج المؤسسات السياسية التقليدية (دونالد ترامب) لحاكمية "البيت الأبيض". وفي أيٍ من الاحتمالين، تستمرّ مظاهر التغيير في الحياة السياسية الأميركية والتي ظهرت ساطعة بفوز باراك أوباما في العام ٢٠٠٨ ثمّ في العام ٢٠١٢، وهو الأميركي من أصول أفريقية ولأب مسلم مهاجر حديثاً لأميركا.

إنّ المعركة الانتخابية الرئاسية الأميركية هي الآن بوضوح معركة بين نهجين مختلفين في قضايا كثيرة داخلياً وخارجياً. وستبرز في هذه الحملات الجارية عناوين القضايا المختلف عليها فعلاً داخل المجتمع الأميركي، والتي هي تعكس الصراعات الدائرة منذ وصول أوباما إلى سدّة الرئاسة، بين قوى التأثير والضغط التي تقف عادةً مع هذا الحزب أو ذاك تبعاً لمدى تمثيل مصالحها في برنامج كل مرشح. لكن أيضاً ستظهر في انتخابات نوفمبر القادمة جدّية الانقسامات الأيديولوجية والاجتماعية لدى الأميركيين، وأولويّة مفاهيم ثقافية ودينية واجتماعية في معايير الكثير منهم لدعم أي مرشح.

فما رمز اليه انتخاب أوباما من معانٍ هامة في مجتمع أميركي كان قائماً على أصولية "أوروبية – بيضاء– بروتستانتية"، وعلى عنصرية ضدّ الأميركيين الأفارقة واستعباد لهم لقرون طويلة، سيلعب دورا هاما الآن في نوفمبر القادم، وفي ظل اشتداد الحملات ضدّ المهاجرين الجدد لأميركا وضدّ الإسلام والمسلمين.

أمّا بالنسبة لثقل الناخبين العرب في أميركا، فإنّ عددهم لا يتجاوز الواحد في المائة نسبةً إلى عدد السكان الأميركيين. هناك أكثر من ٣٠٠ مليون أميركي منهم حوالي ٣ ملايين عربي يحقّ لهم التصويت، فنسبة واحد بالمائة من السكان لا تغيّر كثيراً من واقع الحال. وهناك تجمّعات عربية منظمة أحياناً، لكن تأثيرها موضعي ومرتبط بزمان ومكان محدّدين، أو كحالة دعم عددٍ من المرشحين المحليين في الانتخابات الأميركية، علماً أيضاً أنّ ترشيح أسماء من أصولٍ عربية في الانتخابات الأميركية لا يعني بالضرورة أنها ستكون من مؤيّدي القضايا العربية.

من ناحية أخرى، فإنّ للعرب الأمريكيين مشكلة تحديد الهويّة وضعف التجربة السياسية، فلقد جاء العرب إلى أميركا من أوطان متعدّدة إضافة إلى آثار الصراعات المحلية في بلدان عربية، وتأثير ذلك على مسألة الهويّة العربية المشتركة.

أيضاً، من المهمّ التمييز بين حالات ثلاث مختلفة: فهناك "أمريكيون عرب"، وهم أبناء الجيل المهاجر الأول، ومعظم هؤلاء لم يعد لهم أي تواصل أو ارتباط ثقافي مع البلاد العربية وقضاياها، ثمّ هناك "عرب أمريكيون" وهم الأجيال المهاجرة حديثاً إلى المجتمع الأميركي، لكنها مندمجة فيه بقوّة وتشارك في العمليات الانتخابية، وتقود هي عملياً الأنشطة السياسية والثقافية للجالية العربية، وهناك "عرب في الولايات المتحدة" وهم هؤلاء الذين لم يصبحوا مواطنين أميركيين بعد، وأولوياتهم تختلف تماماً عن الحالتين السابقتين. وبينما نجد أغلب "الأمريكيين العرب" غير متواصلين مع البلاد العربية الأم، نرى أنّ الفئة الثالثة، أي العرب المهاجرين حديثاً، غير متواصلة بعمق مع المجتمع الأمريكي نفسه، ولكل من هذه الفئات نظرة مختلفة للحياة الأمريكية وللدور المنشود في المجتمع.

> **هواجس معظم الناخبين العرب في أميركا ليست مرتبطة بالبرنامج الداخلي للمرشحة كلينتون، بل بما يمكن أن تفعله على صعيد السياسة الخارجية**

أضف على ذلك أيضاً، تعدّد الانتماءات الطائفية والمذهبية والإثنية في الجالية العربية. فالبعض مثلاً يتفاعل فقط مع منظمات دينية إسلامية وهو ما يستبعد نصف الجالية العربية.

لكن بغضّ النّظر عن واقع وظروف الجالية العربية، نجد الآن غالبية ساحقة من الناخبين العرب والمسلمين تقف ضدّ المرشّح الجمهوري دونالد ترامب، لكنّها لا تجد في هيلاري كلينتون البديل المرغوب به، بل ربّما دعمت أعداداً كبيرة من هؤلاء الناخبين ترشيح بيرني ساندرز خلال الانتخابات التمهيدية، ولا يستحسنون وضع أصواتهم لصالح كلينتون في نوفمبر القادم. فبعضهم سيصوّت لصالح مرشحة "حزب الخضر" الدكتورة جيل ستاين التي يتقارب برنامجها والسياسة الخارجية التي تدعو لها مع ما كان يطرحه ساندرز في حملاته الانتخابية. وربما البعض الآخر سيمتنع عن التصويت، لكن أعتقد أنّ الغالبية ستصوّت تحت مقولة: ليس حبّاً بكلينتون لكن كرهاً بترامب.

هذا بشأن انتخابات الرئاسة، أما الانتخابات الأخرى المستحقّة في نوفمبر أيضاً فهي لا تقلّ أهمّية عن انتخاب الرئيس الجديد، وهي تشمل كل أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وهذان المجلسان المعروفان باسم "الكونغرس الأميركي" هما من يُنجّح أو يُعيق أجندة أي رئيس أميركي. فالرئيس أوباما عانى الكثير من وجود غالبية جمهورية في مجلسي الكونغرس، خاصّةً على صعيد أجندته الداخلية، وما تحدّثت عنه هيلاري كلينتون من برامج اقتصادية واجتماعية، في كلمتها بنهاية مؤتمر الحزب الديمقراطي، سيعتمد تنفيذها على مدى فوز الديمقراطيين بغالبية الكونغرس.

هواجس معظم الناخبين العرب في أميركا ليست مرتبطة بالبرنامج الداخلي للمرشحة كلينتون، بل بما يمكن أن تفعله على صعيد السياسة الخارجية، وبالعلاقة القوية التي تربطها بجماعات اللوبي الإسرائيلي، والتي جعلت حملتها تحذف من برنامج مؤتمر الحزب الديمقراطي الإشارة إلى كلمة "الاحتلال" الإسرائيلي أو إدانة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي مسائل طالب بها مؤيدو ساندرز خلال وضع برنامج الحزب الديمقراطي، كما هي قضايا موضع تأييد أيضاً من مرشحة "حزب الخضر".

كيف نبني دولة قوية عصرية مستقرة؟

رامي الغف

بناء الدولة الفلسطينية العتيدة مسؤولية جماعية، يشترك فيها الكل الفلسطيني، المواطنون من خلال أداء واجباتهم وممارسة حقوقهم، والدولة بحكومتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة وذلك عن طريق أدائها للواجبات الحقوقية والسياسية والخدمية ازاء الجماهير، ولا شك أن الجميع في الوطن الفلسطيني يطمح الى بناء الدولة القوية الديمقراطية الحرة والمستقرة، وهم يسعون نحو ذلك الهدف، بكل ما يمتلكون من طاقات كامنة وظاهرة، وكل ما لديهم من موارد وافكار وقدرة على التخطيط والاستثمار وما شابه.في الوطن الفلسطيني ونحن نتحدث هنا على التاريخ السياسي القريب، هناك تجارب سياسية قريبة فشلت جميعها تقريبا، في بناء دولة فلسطينية عصرية وقوية مستقرة، فمنذ ما يقارب أكثر من عقد من السنوات والحكومات الفلسطينية المتعاقبة تحاول ترميم الوضع الداخلي الاقتصادي والمالي والسياسي والامني، من خلال العمل المتواصل لتشييد بنية قوية جديدة، قائمة على التحرر، ورفض الفردية، وحفظ حقوق الجميع من دون استثناء، وطالما أن العلاقة بين الجماهير والحكومة غالبا ما يشوبها الإلتباس وغمط الحقوق، لاسيما في الدول والمجتمعات المتأخرة عن الركب العالمي بسبب غياب الوعي او ضعفه، فلابد أن تتضح الامور ويخطط لها مسبقا، لبناء البنية السياسية والاقتصادية الفلسطينية المرتقبة، ولكن هذا لم يحدث في الوطن الفلسطيني وحتى بعد الخلاص من الحكم الصهيوني وخروجه من بعض قطاع غزة ومن بعض المدن والقرى الفلسطينية وبداية عهد جديد مع الديمقراطية بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٠١٤/٨/٣، إذ كان الجميع في الوطن الفلسطيني ولا يزالون يطمحون نحو الاستقرار والتقدم والإزدهار والنمو والرفعة، وتعويضهم عما لحق بها إحتلال غاشم ومن ظلم وحرمان وضياع متكرر لفرص التقدم والتطور ومواكبة العصر.

إذا لابد من المحافظة على حقوق الجماهير وواجباتهم، بمعنى يجب أن يعرف الجميع ما لهم، وما عليهم، كون الجمهور الفلسطيني يتكون من طوائف كالدرزية وديانات مسلمة ومسيحية وسامرية، والكل له الحق بالحياة الكريمة في ظل وطن مستقل ديمقراطي ومستقر وفاعل في آن واحد، وهذا التنوع السكاني اذا لم يُستثمر بالطريقة الصحيحة، سيتحول الى عائق لتشييد بنية سياسية فلسطينية صحيحة، لهذا لابد أن يرتفع الوعي لدى الجميع ويعرفون واجباتهم وحقوقهم، حتى تتضح الصورة للجميع.ان ما يشهده الوطن الفلسطيني اليوم من مطالبة الجماهير بالحقوق والحريات والخدمات، امر مشروع تماما، واذا كانت الحكومة بحاجة الى بعض الإجراءات الدستورية السليمة، من اجل تحقيق هذه المطالب، فيمكن ذلك من خلال الإصلاحات السليمة التي تصب في بناء الدول المستقرة، ونخلص من هذا الى الرأي بأن الشرعية هي أساس النجاح الحكومي، ولهذا غالبا ما تفشل الحكومات القائمة على الاكراه والقوة والبطش والتضليل وما الى ذلك من أساليب تنتهجها الحكومات المستبدة، فتسقط بشتى السبل. لهذا ينبغي أن يسعى القادة واصحاب القرار والسياسيون والحكومة بكل إمكانياتهم لصياغة إصلاحات حقيقية، تلبي تطلعات وحاجات الجماهير الفلسطينية، على أن ترتكز منطلقات التغيير على مصلحة الجمهور وبناء الدولة المستقرة المتقدمة قبل أي شيء آخر، ومن البديهي القول، أن النجاح في بناء الدولة ينبغي أن يعتمد على التعاون بين الجميع (الحكومة والجماهير، والقوى السياسية والوطنية والفصائل والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والطبقة السياسية والجماهير)، على تحقيق النجاح، لذلك لابد أن يتعاون الجميع، وأولهم الحكومة والجهات الاخرى التي تتصدر قيادة مكونات الجماهير، لكي يُبنى المستقبل الأمثل لفلسطين، من خلال بناء الركائز القوية والصحيحة في الوقت الراهن.

> **نحن بحاجة الى زمن، لكي نؤسس الى ثقافة جديدة واعية مبنية على أسس صحيحة**

لذا علينا جميعا، لاسيما الذين يتصدون لمركز الصدارة، مطالبون بأن نسهم في تأسيس وبناء أساسيات المستقبل الأفضل، ولعل هذه الأفضلية مقرونة بأسبابها، فإن غابت أسباب الجودة السياسية وغيرها، ستضيع فرصة بناء المستقبل المطلوب، فمستقبل فلسطين بإذن الله تعالى . سيكون بخير، شرط أن تتحقق أمور، منها عدم هضم حقوق أية مجموعة من الجماهير، وإعطاء الأكثرية حقوقها كاملة غير منقوصة، وكذلك إعطاء الأقليات حقوقها).

وأخيرا، لا يمكن القبول بالعنف والإنقسام كطريق لبناء الدولة، او لتحقيق الأهداف والحقوق المشروعة للجماهير، فهناك ضوابط وأعراف وقيم لابد الالتزام بها، والتعاون المشترك، من اجل إبعاد شبح العنف عن الوطن والجماهير، لاسيما أنهم يواجهون اليوم، هجمة شرسة من أعتى واظلم احتلال صهيوني إرهابي يتربص بالإساءة إليهم، متمثلا بعصابات المستوطنين الإجرامية.

آخر الكلام:

نحن بحاجة الى زمن، لكي نؤسس الى ثقافة جديدة واعية مبنية على أسس صحيحة، خدمة الجماهير والارتقاء بالوطن.